

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 14/ 498
للنشر الفوري
٥ نوفمبر ٢٠١٤

خبراء الصندوق يختتمون زيارتهم إلى الإمارات العربية المتحدة

البيانات الصحفية التي تصدر في ختام بعثات الصندوق تضم تصريحات صادرة عن فريق خبراء الصندوق بشأن الاستنتاجات الأولية المستخلصة بعد زيارة البلد العضو. وتعبّر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي. و ولن تترتب على هذه البعثة مناقشة في المجلس التنفيذي.

أوفد صندوق النقد الدولي بعثة إلى الإمارات العربية المتحدة بقيادة السيد هارالد فينغر في الفترة ٢٨ أكتوبر - ٥ نوفمبر لاستعراض التطورات الاقتصادية والمالية في البلاد. والتقت البعثة بمعالي السيد مبارك المنصوري محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي؛ ومعالي السيد عبيد حميد الطاير وزير الدولة للشؤون المالية؛ ومعالي السيد محمد الشيباني مدير عام صاحب السمو حاكم دبي والرئيس التنفيذي لمؤسسة دبي للاستثمار؛ ومعالي السيد محمد الهاملي مدير عام دائرة المالية في أبو ظبي؛ ولقيف من كبار المسؤولين الحكوميين وممثلي مجتمع الأعمال والمجتمع المالي.

وفي ختام الزيارة، أصدر السيد فينغر البيان التالي اليوم في دبي:

"واصل الاقتصاد تعافيه القوي، يدعمه النشاط في قطاعات البناء والخدمات اللوجستية والضيافة. ولا يزال النمو مرتكزا على استمرار إقامة المشروعات العامة في أبو ظبي وقوة قطاعات الخدمات في دبي. وقد استمر التراجع في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الهيدروكربوني نظرا لوفرة العرض في سوق النفط العالمية. ومن المتوقع أن يحقق إجمالي الناتج المحلي بشكل عام نموا قدره ٤,٢٥% تقريبا هذا العام، يدعمه استمرار النمو القوي في القطاع غير النفطي (بمعدل ٥,٥% تقريبا).

"وقد استقرت أسعار العقارات السكنية في دبي أثناء فصل الصيف مع انخفاض حجم المبيعات العقارية. ويعتبر تباطؤ الزخم في هذا السوق تطورا مواتيا عقب الفترة التي اتسمت بسرعة ارتفاع الأسعار.

"وواصلت سياسة المالية العامة توجهها التدريجي إلى تقليص التوسع الكبير الذي بدأ في أعقاب الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وإذا استمر انخفاض أسعار النفط الذي بلغ حوالي ٢٠% على مدار الثلاثة أشهر الأخيرة، يمكن أن يكون لذلك تأثير كبير على إيرادات النفط. وتمتلك الإمارات احتياطيائ وقائية في صندوق الثروة السيادي كما أن السعر المحقق

لتعادل المالية العامة أقل نسبياً مقارنة بغيرها من البلدان الكبرى المصدرة للنفط، مما يسمح لها بمواصلة مسارها التدريجي لضبط أوضاع المالية العامة ومن ثم تخفيف معوقات النمو.

"وقد كانت تطورات الجهاز المصرفي مشجعة بوجه عام. فمع وفرة السيولة في الجهاز المصرفي، استمرت زيادة الائتمان المقدم للقطاع الخاص. وظل النظام المصرفي يتمتع بمستوى جيد من رأس المال كما استمر انخفاض القروض المتعثرة.

"ومن ناحية أخرى، استمر تحسن خصائص الدين لدى الشركات المرتبطة بالحكومة. فبعد استكمال عمليات إعادة الهيكلة الكبرى للديون في أعقاب أزمة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، بدأت عدة شركات مرتبطة بالحكومة في عمليات سداد مبكرة لديون لم يحل أجل استحقاقها بعد. ورغم أن مستويات الديون لا تزال مرتفعة لدى بعض هذه الشركات، فقد زاد انخفاض المخاطر المرتبطة بالديون على وجه الإجمال بفضل تحسن مراكزها المالية وتحولها إلى أنماط استحقاق أطول أجلا. وبالنظر إلى المستقبل، فمع قيام الشركات المرتبطة بالحكومة في دبي بالإعلان دورياً عن مشروعات كبرى جديدة في قطاعي العقارات والضيافة، يتعين زيادة التنسيق لضمان استمرار التوافق بين المعروض السوقي الجديد والتوقعات المعقولة لمستوى الطلب.